العدد 1740 - السنة السادسة
الثلاثاء 14 صفر 1435 - الموافق 17 ديسمبر 2013
Tuesday 17 December 2013 - No.1740 - 6th Year

خلال افتتاح مؤتمر «شورى الفقهي الخامس»

الهاشل: «البنك المركزي» حريص على تهيئة البيئة الملائمة لتطوير آليات الصناعة المالية الإسلامية

«كونا»: أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل حرص البنك على تطوير اليات عمل الصناعة المالية الاسلامية داعيا الى النظر في تأسيس كيان قانوني متخصص يأخذ على عاتقه مهمة تنظيم وتطوير عمل المنتمين لمهنة التدقيق والرقابة الشرعية.

وقال الهاشل في كلمته في افتتاح فعاليات مؤتمر «شورى الفقهي الخامس» امس ان اهمية الصناعة المالية الاسلامية تزداد يوما بعد يوم مؤكدا اهمية حوكمة انشطة الرقابة الشرعية والعمل على الارتقاء بها خاصة في ضوء ملامح تجربة الكويت في مجال هذه الصناعة.

واضاف أن ما يزيد من حدة هذه المخاطر هو محدودية أدوات التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الأسلامية واللازمة لتخفيف المخاطر الأسلامية.

وذكر أن تفادي تلك المخاطر يتطلب المضي قدما في تنفيذ البرامج الهادفة الى الارتقاء بمستوى الحوكمة والدفع في اتجاه تطوير أسواق مالية يمكن أن تستوعب مجموعة من الأدوات المالية الاسلامية فضلا عن بذل المزيد من الجهود الرامية الى ابتكار وتطوير اليات مناسبة للتحوط ضد المخاطر. واوضح أن اساليب الرقابة الشرعية تعتبر بمثابة المحدد الرئيسي للاطار العام للخطط التنظيمية والاليات المنتهجة في عملية التدقيق وان مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة سواء كانت تقليدية أو اسلامية لا يتباين كثيرا في أهدافه ومبتغاه الا أن مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات التى تمارسها المؤسسات المالية الاسلامية.

وقال ان الطبيعة الخاصة للتمويل الاسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر التى تواجهها مؤسسات التمويل الأسلامي لاسيما أن النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية والأسلامية يتطلب توفير الأطر التنظيمية المناسبة لطبيعة أنشطتها.

واكد ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الأسلامية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي اللاحق حيث يتم عادة اسناد مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي اللاحق لهيئة الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات الأسلامية وهو مايتعارض مع أسس حوكمة الرقابة الشرعية وبالتالى هناك ضرورة لوضع أطر مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسؤوليات كل من الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي. واشار الهاشل الى ضرورة ترسيخ مبدأ استقلالية عمل هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية من خلال افساح المجال امام الهيئة الشرعية لاصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الأجتهاد وشروط الافتاء دون أية مؤثرات على اعضائها من جانب الأجهزة الادارية بالمؤسسة.

محمد الهاشل

وذكر أن ابرز التحديات التى يواجهها العمل المصرفي والمالي الاسلامي هو محدودية توافر علماء الشريعة المتخصصين في فقه المعاملات من ذوي الدراية والخبرة المتعمقة والمؤهلين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية.

وقال ان الندرة النسبية للمؤهلين ادى الى تعدد العضوية في أكثر من هيئة شرعية ما يمثل ضغطا على الوقت والجهد اللازمين للقيام بالمهام على النحو الأمثل.

وأكد أن الكويت من أولى الدول عالميا التى عاصرت بدايات مبكرة لاطلاق الصناعة المالية الاسلامية لتكون رافدا أساسيا من روافد القطاع المصرفي مبينا ان عدد البنوك الاسلامية يبلغ في الكويت حاليا خمسة بنوك اضافة الى فرع لبنك اسلامي غير كويتي و 51 شركة استثمارية اسلامية.

واوضح ان زخم المتغيرات والمستجدات المتسارعة التي تموج بها الانشطة المالية بصفة عامة والصناعة المالية الاسلامية خاصة يفرض علينا المزيد من التحديات التي تستوجب شحذ الهمم وتكاتف الجهود لمواجهة تلك التحديات انطلاقا من قدراتنا ووعينا بمتطلبات العصر.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الادارة في «اتحاد المصارف الكويتية» جسار الجسار في كلمته ان المؤسسات المالية الاسلامية اثبتت قدرتها القوية في تعبئة الموارد المالية من خلال صيغ استثمار وادخار متنوعة وفعالة قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح انه على الرغم من هذا النمو فانها ما تزال تمثل حوالي 1 في المئة من اجمالي الاصول المالية في العالم مبينا ان دخول المملكة المتحدة في مجال الصناعة المصرفية الاسلامية كاول دولة غير اسلامية يعزز من فرص الانشاء التدريجي لنظام مالي عالمي مواز قائم على اسس الشريعة الاسلامية.

أغلقت على ارتفاع في المؤشرين السعري و«كويت 15» وانخفاض «الوزني»

تحسن أداء «البورصة» وإغلاق في المنطقة الخضراء

تحسن أداء السوق

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولاته امس على ارتفاع في المؤشرين السعري و«كويت 15» بواقع 15.4 و1.04 نقطة على التوالي في حين انخفض الوزني بواقع 0.03 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 22.7 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 201.2 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 5311 صفقة.

المؤشر الوزني الخاسر الوحيد انتهت ثاني جلسات هذا الأسبوع والجلسة الثانية عشر في شهر ديسمبر الجاري لتشهد تباينا في أداء المؤشرات الكويتية، حيث أنهى المؤشر السعري تعاملات على ارتفاع نسبته 0.2 في المئة بإقفاله عند مستوى 7656.16 نقطة رابحا 15.46 نقطة.

على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على انخفاض طفيف نسبته 0.01 في المئة بإقفاله عند مستوى 452.45 نقطة خاسرا 0.03 نقطة، فيما ارتفع مؤشر «كويت 15» في نهاية التعاملات بنسبة 0.1 في المئة بإقفاله عند مستوى 1075.54 نقطة رابحا 1.08 نقطة.

وكانت توقعات المحللين لـ «مباشر» تؤكد أن المؤشرات الكويتية ستواصل تراجعها خلال تعاملات تحت وطأة الضغوط البيعية على أن تعود شهية الشراء مرة أخرى لدى المستثمرين خصوصا في الأسهم مع سعيهم نحو تكوين مراكز فيها قبيل نهاية العام.

تباين في حركة التداولات، والقيم تتجاوز 22 مليون دينار شهدت البورصة الكويتية تباينا في حركة التداولات مقارنة بما كانت عليه في الجلسة الماضية، حيث بلغ حجم تداولات 201.23 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 207.52 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض بحوالي 3 في المئة.

على الجانب الآخر، سجلت القيم ارتفاعاً يُقدر بحوالي 17.1 في المئة وصولا لنحو 22.77 مليون دينار مقابل 19.45 مليون دينار تقريباً في الجلسة الماضية.

وبالنسبة لصفقات، فبلغ عددها عند الإغلاق 5311 صفقة مقابل 5175 صفقة في الجلسة السابقة، بارتفاع بحوالي 2.6 في المئة.

«إيفا» يتصدر الكميات والقيم، وأكثر الصفقات على «بنك وربة» تصدر سهم «إيفا» قائمة أنشط تداولات بالبورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 25.56 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 155 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 2.61 مليون دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 2 في المئة.

أما أكثر صفقات فكانت على سهم «بنك وربة»، وبلغ عدد الصفقات المنفذة عليه 755 صفقة تمت على نحو 2.66 مليون سهم حققت قيمة تداول بحوالي 880.2 ألف دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 1.49 في المئة. سهم «فنادق» يتصدر الارتفاعات، و«وربة» الخاسر الأكبر نجح سهم «فنادق» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7,69 في المئة بإقفاله عند مستوى 140 فلسا رابحا 10 فلوس، فيما تصدر سهم «وربة للتأمين» قائمة أعلى تراجعات بانخفاض نسبته 6.56 في المئة بإقفاله عند مستوى 114 فلسا خاسرا 8 فلوس. تراجع غالبية القطاعات، و«التكنولوجيا» يتصدر الارتفاعات وبالنسبة لقطاعات السوق، فقد جاء أداء معظمها على انخفاض، حيث تراجعت مؤشرات ستة قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «النفط والغاز» بانخفاض نسبته 0.86 في المئة، بينما ارتفعت مؤشرات خمسة قطاعات أخرى يتصدرها قطاع «التكنولوجيا» بنمو نسبته 1.82 في المئة، فيما استقرت مؤشرات الثلاثة قطاعات المتبقية عند نفس مستويات إقفالاتها السابقة.

«المركز»: قطاع إدارة الأصول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يدير أصولاً بـ 62 مليار دولار

قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان قطاع ادارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يدير حاليا أصولا تقدر بحوالي 62 مليار دولار في 782 صندوقا ومازالت هذه الأصول تشهد تراجعا مستمرا منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية.

واضاف التقرير الصادر عن المركز المالي الكويتي «المركز» ان نسبة الاستثمار قياسا باجمالي الدخل المحلي بلغت أقل من 5ر0 في المئة مما يشير الى ضعف رواج الصناديق المشتركة كخيار استثماري.

وذكر ان نصف اجمالي الأصول المدارة في القطاع يتركز ضمن الشركات العشر الكبرى من بين 174 شركة ادارة أصول في المنطقة.

واكد أن آثار الأزمة المالية العالمية تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية والتي تعاني عدم وضوح الرؤية المستقبلية فالمستثمر الذي تلقى ضربات موجعة بسبب الأزمة الاقتصادية لم تكن خسارته مادية فحسب بل أيضا معنوية نظرا لفقدانه ثقته بمستشاريه الماليين.

واوضح انه عندما عانت الأصول المدارة حول العالم من الركود شهدت نظيرتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تراجعا مستمرا فالصناديق السيادية ضخمة وحجمها يفوق قدرات الأسواق في المنطقة ولن يسعفها الاستثمار المحلي في تحقيق هدفها الرامي الى التنويع.

واشار الى ان الأفراد ذوي الثروات الفائقة يشكلون فئة صغيرة وعادة ما يعتمدون على الخدمات الخاصة من البنوك لادارة ثرواتهم أما عملاء التجزئة فينقسمون بشكل حاد الى فئتين فئة تستثمر بشكل كبير والأخرى تقاطع الأسواق بشكل تام وتستثمر بالودائع البنكية. وبين التقرير ان أسواق الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالت تحتاج الى المزيد من النمو والتطوير حيث ينقصها التداول في السوق الثانوي ويسيطر على الأسواق الأولية السندات طويلة الأجل والتي بدورها كرست استراتيجية الشراء والاحتفاظ مما أدى الى شح التعاملات في الأسواق الثانوية.

واضاف ان تراجع الاقراض بعد الأزمة المالية لعب دورا كبيرا في تقلص السيولة فمعدل النمو السنوي للقروض خلال الأربع سنوات السابقة للأزمة كان عند 29 في المئة وبلغ أعلى نسبة في عام 2007 عند 38 في المئة أما بعد الأزمة فقد تراجع معدل النمو بشكل ملحوظ الى اقل من 10 في المئة.

7 ملايين دينار أرباحاً متوقعة لـ «نور» من تخارجها من «بنك ميزان الإسلامي»

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي «نور» أن مجلس إدارة الشركة الذي انعقد امس الاثنين الموافق 16 ديسمبر 2013 وافق بشكل نهائي على بيع كامل حصة الشركة في «بنك ميزان الإسلامي» في جمهورية باكستان الإسلامية والبالغة 49 في المئة من رأس مال البنك. وبناءا على ذلك، قام «عبداللطيف عبدالله العصفور»، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتوقيع العقود النهائية عن الشركة.

وأوضحت الشركة في بيان نشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن قيمة الصفقة تبلغ 190 مليون دولار أمريكي «ما يقارب من 53.5 مليون دينار كويتي»، كما تتوقع الشركة أن تحقق أرباح من عملية التخارج تقدر بحوالي 24 مليون دولار أمريكي «ما يُقارب من 7 ملايين دينار كويتي»، على أن يتم إدارجها في بيانات الشركة المالية حال استكمال الشروط المتفق عليها بين الطرفين بما في ذلك موافقات الجهات الرسمية والإجراءات القانونية لها في جمهورية باكستان الإسلامية والمتوقع الإنتهاء منها خلال العام 2014.

وكان رئيس مجلس إدارة الشركة قد أكد في وقت سابق من الشهر الماضي أن «نور» بدأت بتحقيق نتائج إيجابية بعد ان تخطت معظم الصعوبات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والمحلية، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة الذي اعتمد الخطة بإعادة هيكلة جميع قطاعات الشركة المالية والإدارية والاستثمارية وجهود العاملين في الشركة وتعاونهم بتنفيذ هذه الخطة وكذلك التزام الشركة بخطة إعادة جدولة الديون مع البنوك وسداد ديونها في موعد استحقاقها.

الاتفاقية ستحقق انتعاشة في التجارة العالمية ودولة الكويت

العويصي: وفد الكويت وفر مبالغ للدولة في مفاوضات اتفاق «حزمة بالي»

قال الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الدكتور عبد الله العويصي ان وفد الكويت في المؤتمر الوزاري الاخير لدول منظمة التجارة العالمية وفر مبالغ كبيرة للدولة خلال مفاوضاته في الاتفاق المعروف بـ «حزمة بالي».

واوضح العويصي في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس أن اتفاق بالي الذي تم مؤخرا جاء بعد مفاوضات شاقة وهو اتفاق تاريخي ويعد الأول الذي يوقع منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1995 مبينا ان من شأنه أن ينقذها من العجز في التوصل لاتفاقيات لكن في مقابل الحد من طموحاتها.

وذكر ان الكويت قادت بنجاح اربع دول خليجية في المفاوضات الخاصة بمادة التحصيلات القنصلية في المحور المتعلق بالتسهيل التجاري وتم إلغاء تلك المادة من الاتفاقية في «حزمة بالي» موضحا ان بقاء التحصيلات القنصلية يدر على الكويت مبالغ كبيرة كونها دولة نامية وتستورد الكثير من السلع.

ولفت الى ان اتفاق دول منظمة التجارة العالمية على ما يعرف بـ «حزمة بالي» سيحقق انتعاشة في التجارة العالمية ودولة الكويت موضحا ان اتفاق بالي لا يلبي تطلعات منظمة التجارة العالمية و آمالها في إلغاء شامل للحواجز الجمركية و التي تم التعبير عنها طوال 12 سنة من مفاوضات غير مثمرة.

عبد الله العويصي

واشار الى ان اتفاق بالي خطوة مهمة على طريق انجاز البرنامج الواسع لتحرير المبادلات التجارية الذي اطلق عام 2001 في الدوحة لكنه لم يطبق حتى الآن.

قال ان اتفاق بالي يشكل اقل من 10 في المئة من برنامج الاصلاحات الواسع الذي اطلق في الدوحة «لكن مسؤولين كثيرين في المنظمة تخوفوا على مستقبل المنظمة بحد ذاتها في حال فشل هذا الاجتماع الوزاري».

وبين العويصي ان الاتفاق يتضمن سلسلة اجراءات في الحد الادنى في ثلاثة مجالات أولها الزراعة وذلك بالتعهد بخفض دعم الصادرات وثانيها التنمية بمنح استثناءات متزايدة من الرسوم الجمركية من السلع الاتية من الدول الاقل تقدما واخيرا التسهيل التجاري بخفض الاجراءات البيروقراطية على الحدود.

وشدد على ان اتفاق بالي يشكل نقلة نوعية في تاريخ عمل المنظمة وسيشكل حافزا حقيقيا مشيرا الى ان منظمة التجارة العالمية قدرت المكاسب من وراء بالي بالف مليار دولار هي قيمة حزمة بالي التي ستسمح بإيجاد ملايين الوظائف.

وافاد بان من اهم اسباب نجاح المؤتمر الوزاري التاسع لدول المنظمة كان انضمام جمهورية اليمن الى منظمة التجارة العالمية وهو ما يعزز دور الدول العربية و مشاركتها في المنظمة ويزيد من تشجيع موقف جامعة الدول العربية للانضمام الى المنظمة بصفة مراقب.

وذكر ان زيادة عدد الدول العربية الاعضاء لدى منظمة التجارة العالمية يسهم في ممارسة الضغط على المنظمة لإدراج اللغة العربية كلغة رسمية غير اللغات الثلاث المعتمدة في المنظمة وهي الانكليزية والفرنسية والاسبانية.

خلال افتتاح معرض العقارات التركية - الكويتية

تامير: مليار دولار حجم الاستثمارات العقارية للكويتيين في تركيا

■ الحكومة التركية قررت أن تسمح للمستثمر الكويتي بالتملك بنسبة 100 في المئة وبوثيقة حرة وإقامة مجانية

■ الصفار: الاستثمارات العقارية التي ستقدم خلال فترة المعرض محط أنظار الكثيرين

الشيخة فريحة الأحمد وسفير تركيا خلال افتتاح المعرض

كتب محمد إبراهيم

قال سفير الجمهورية التركية لدى الكويت مراد تامير ان حجم الاستثمارات الكويتية في مجال العقارات في تركيا يبلغ حاليا مليار دولار امريكي سواء على المستوى الشخصي او الشركات.

واضاف السفير تامير في تصريح للصحافيين بعد افتتاحه معرض العقارات التركية الكويتية امس ان حجم الاستثمارات العقارية في تركيا يزداد باستمرار موضحا ان هناك تسهيلات كبيرة من الحكومة التركية للمستثمرين الكويتيين.

وبين ان الحكومة التركية قررت ان تسمح للمستثمر الكويتي بالتملك بنسبة 100 في المئة وبوثيقة حرة واقامة مجانية «وهي تسهيلات شجعت اصدقاءنا في الكويت على ضخ الاستثمارات في تركيا وان ينعموا بالاطمئنان والراحة من اجراءات التسجيل العقاري».

وأفاد تامير بان الكويت تأتي في المرتبة الثانية خليجيا والخامسة عالميا في الاستثمار داخل السوق التركي «وهذا يدل على مدى الترابط الاقتصادي المتزايد بين البلدين».

واكد ان الكويت وتركيا تربطهما شراكة اقتصادية متينة «وقد بلغ مجموع التبادل التجاري بينهما 650 مليون دولار امريكي في عام 2012 وهذا بدون احتساب تلك الاستثمارات العقارية».

واشاد بالعلاقات الاخوية المميزة بين البلدين مؤكدا تطورها بشكل مستمر على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية.

واعرب عن ارتياحه لمعرض «العقارات التركية الكويتية» والمنتجات العقارية المختلفة واصفا اياه انه يعد خطوة «في الاتجاه الصحيح» لتعريف المستثمر الكويتي بالفرص الاستثمارية التي يقدمها السوق التركي.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة شركة «اكسبو سيتي» المنظمة للمعرض احمد الصفار ان المعرض الذي يستمر ثلاثة ايام يأتي في ضوء احتلال الكويتيين المركز الثاني من حيث الاستثمارات في تركيا على مستوى العالم في 2013 وهو مؤشر جيد على ان السوق الكويتي مهتم للاستثمار في السوق التركي.

وذكر ان المعرض يشهد مشاركة شركات تركية حكومية مساهمة بالاضافة الى 16 شركة عقارية قادمة من تركيا و25 شركة من الكويت تعمل في مجال العقار التركي فضلا عن الشركات العقارية المهتمة بالتطوير العقاري والتي تدخل السوق الكويتي لاول مرة.

وارجع الصفار كثرة الاستثمارات الخليجية في تركيا إلى الاستفادة من تغيير القوانين التي فتحت الباب أمام الاستثمارات الكويتية مشيرا إلى أن تركيا قامت بإنهاء ما يطلق عليه قيود التبادلية حيث كان الامر قبل رفع هذه القيود يتم بالسماح للمستثمرين الأجانب بشراء العقارات فقط في حالة السماح للأتراك بشراء عقارات في دول هؤلاء المستثمرين.

وتوقع ان تكون الاستثمارات العقارية التي ستقدم خلال فترة المعرض محط انظار الجميع مبينا ان السوق الكويتي يعتبر من ضمن الاسواق الناجحة التي تقتنص الفرص العقارية المقدمة من خلال المعارض.

وبين أن تركيا تدخل ضمن أكبر 10 أسواق عالمية في نمو أسعار العقار فيها وفقا لمؤشر نايت فرانك الدولي وتقع في المركز الثاني ضمن أكثر الأسواق جاذبية وفقا لمؤسسة «إرنست أند يونغ» وترشح عدة مؤشرات أخرى أسواق العقار التركية لتقديم أفضل إنجازات في السنوات المقبلة منها مؤسسات «جونز لانغ لاسال» و«بي دبليو سي».